

وعلى ائمة و غيرهم رفرامة عنهم في هذا الحديث
 يخرج من ائمة وسليكون وحروف العاني مستركة
 فلو تقول على احوالهم من الامة نفي على اذ قال لهم فيها
 من كل ابا سعيد رحمه الله اجابوا في التبيين
 الذي منه عليه هذا مما يدل على سنة وفاة الصحابة و تحفيهم
 للعاني واستباطها من الالفاظ و تحريفهم لها
 وتوحيهم في الرواية هذه المذهب المعروفة لا سهل
 السنة و غيرهم من الفرق فيما حالات كثيرة عص
 مضطرب يستحقه اقر بما جاز قولهم و محمد بن
 متسبب ان الكفر بالله الطين لا يجوز احد غير ذلك
 وقال ابو العديس ان كل من قال ان ثابته شيبها
 منه بخلته و تحريفه في عهد و كذبها غيره فهو كافر
 و كل من اجبت شيئا قد لا يقال له انه فهو كافر
 وقال بعض الحكماء ان كان من عرف الاصل
 و جعل عليه وكان فيها هموم او صاف منه كافر
 وان لم يكن من هذا الباب ففاسق الا ان يكون
 ممن لم يعرف الاصل فهو خطي غير كافر و ذهب
 حبيد الله بن الحسن العنبري الى تصديب اقول
 المجتهد بن في اصول الدين فيما كان عفته للقبال
 و فاروق في ذلك فرق الامة او جمع السواد على
 ان الحق في اصول الدين في الواعد و الخطي فيه اسم

عاقب

عارض فاسق و انما الخوف في تكفيرهم و قد حكي القاصي
 ابو بكر الباقون مثل قول حبيد الله بن الحسن عز
 و ادوا لا صبهات قال حكي قوم عنها انها قال ذلك
 في كل من علم الله سبحانه من حال استفرغ الريح في طلب
 الحق من اهل بيت او غيرهم و قال نحو هذا القول المحفوظ
 و قامه في ان كثير من العامة و انب و الهد و معتدة
 الضار و اليهود و غيرهم لا جهة لله عليهم كل لهم
 طابق في كل من معيا الاستدلال و قد حكي في تزيين
 من هذا المنهج ان اب التوفيق و قال هذا كذا كافر بالاجماع
 على كونه لم يلزم احد من اصحاب و اليهودي و كل
 من فاروق بين المسلمين او وقف في تكفيرهم و ذلك
 قال القاصي ابو بكر لا التوفيق و الاجماع على كونه
 ممن وقف في ذلك فحقه كذب الرض و التوفيق
 او شك فيه المكذب انك في طابقت الامر كما في
 فصل في بيان ما هو من المقالات كبر و ما يرتقت
 او يختلف فيه ما ليس بجزء علم ان تحقيق هذا الفصل
 و كشف البس فيه ضرورة التفرغ و لا مجال للمغال فيه
 و الفصل بين في هذا ان كل مقالة صحت بنى الربوية
 و الوعدانية او عبادة و احد في ائمة او مع الله تعالى
 كغير مقالة الدهرية و كغير فرق الصحابة البدوية
 اهل الامنين من الالهة لئلا تروية و استبا بهم